

روح المعاني

يبعث الله تعالى ريحا فتطيرها إلى الأيمان والشمالك وأول خط فيها اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا وهو ظاهر في أن فاعل الايتاء ليس الملك إلا أن الخبر يحتاج إلى تنقير فإنني لست من صحته على يقين .

نعم جاء في حديث أخرجه الإمام أحمد عن عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : قلت يا رسول الله هل يذكر الحبيب حبيبه يوم القيامة قال : أما عند ثلاث فلا إلى أن قال وعند تطاير الكتب وهو مؤيد بظاهره الخبر السابق والله تعالى أعلم .

وجاء في بعض الآثار أن أول من يؤتى كتابه بيمينه من هذه الأمة أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد وأول من يؤتى كتابه بشماله أخوه الأسود سود الله تعالى وجهه بعد أن يمد يمينه ليأخذه بها فيخلعها ملك وسبب ذلك مذكور في السير ومن كان من المدعوين المذكورين في هذه الدنيا التي فعل بهم فيها من التكريم والتفضيل ما فعل أعمى لا يهتدي إلى طريق نجاته من النظر إلى ما أولاه مولاه جل علاه والقيام بحقوقه وشكره سبحانه بما ينبغي له عز شأنه من الإيمان والعمل فهو في الآخرة التي عبر عنها بيوم ندعو أعمى لا يهتدي أيضا إلى ما ينجيه ولا يظفر بما يجديه لأن العمى الأول موجب للثاني وهو في الموضوعين مستعار من آفة البصر .

م وجوز أن يكون أعمى الثاني أفعال تفضيل من عمى البصيرة وهو من العيوب الباطنة التي لا يجوز أن يصاغ منها أفعال التفضيل كالأحمق والأبله وبني على ذلك إمالة أبي عمرو الأول وتفخيمه الثاني وبيان أن الألف في الأول آخر الكلمة كما ترى وتحسن الإمالة في الأواخر وهي في الثاني على تقدير كونه أفعال تفضيل كأنها في وسط الكلمة لأن أفعال المذكور باللام ولا مضاف لا يستعمل بدون من الجارة للمفضل عليه ملفوظة أو مقدرة وهو معها في حكم الكلمة الواحدة ولا تحسن الإمالة فيها ولا تكثر كما في المتطرفة .

وقد صرح بذلك أبو علي في الحجة فلا يرد إمالة أدنى من ذلك والكافرين وأن حمزة والكسائي وأبا بكر يميلون الأعمى في الموضوعين ولا حاجة إلى أن يقال : إنهم لا يرونه أفعال تفضيل أو أن الإمالة فيما يرونه كذلك للمشكلة وقال بعض المحققين : إنه لما أريد افتراق معنيي الأعمى في الموضوعين افتراق اللفظان إمالة وتفخيما وفخم الثاني لأن ما يدل على زيادة المعنى أولى بالتفخيم مع عدم حسن الإمالة فيه حسنهما في الأول ولا يطن بأبي على أنه يقول بامتناع الإمالة وإنما يقول بأولوية التفخيم .

وقال بعضهم : إن كان الأعمى فيما يكون للبصر وما يكون للبصيرة حقيقة فلا إشكال وإن كان حقيقة في الأول وتجوز به عن الثاني ففيه إشكال إلا أن يقال : إنه الحق بما وضع لذلك

وقد منعه آخرون لأن العلة وهي الالباس بالوصف موجودة فيه فتدبر وقوى هذا التأويل بعطف قوله تعالى : وأضل سبيلا 27 منه في الدنيا لزوال الاستعداد وعدم إمكان تدارك ما فات وهذا بعينه هو الذي أوتي كتابه بشماله بدلالة حال ما سبق من الفريق المقابل له ولعل العدول إلى هذا العنوان للإيذان بالعلة الموجبة كما في قوله تعالى : وأما إن كان من المكذبين بعد قوله سبحانه وأما إن كان من أصحاب اليمين وللرمز إلى علة حال الفريق الأول وفي ذلك ما هو من قبيل الاحتباك حيث ذكر في أحد الجانبين المسبب وفي الآخر السبب ودل بالمذكور في كل منهما